

المسجد الأقصى

نظمي الجعبة



يقع المسجد الأقصى، ببعديه الديني والوطني، في قلب الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وقد تنامت باطراد مركزية هذا المسجد في الصراع منذ نهاية الألفية الثانية، حين انطلقت انتفاضة الأقصى الأولى سنة ٢٠٠٠، وذلك على خلفية زيارة أريئيل شارون، رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق، للمسجد بشكل استفزازي، مدعياً حق اليهود في السيطرة عليه، ومحولاً إياه إلى قضية مزادة سياسية في السياسة الداخلية الحزبية الإسرائيلية. ومنذ ذلك الحين أصبح الصراع بشأن مستقبل المسجد مفتوحاً، يخبو أو يشتد تبعاً لتطور الأوضاع داخل إسرائيل.

هناك خلفيات تاريخية للصراع الحالي المتأجج لا بد من التطرق إليها لفهم ما يدور الآن: يعتبر المسلمون المسجد الأقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين ومسرى النبي محمد (ص) وبوابة السماء وأرض المحشر والمنشر، وهو يضم أجمل وأقدم المباني الإسلامية التي ما زالت قائمة من دون تغيير (قبة الصخرة)، كما كان لقرون طويلة أكبر مساجد الإسلام على الإطلاق. ويُعتقد أنه بُدئ ببنائه على يد الخليفة الراشدي الثاني عمر بن الخطاب قبل أربعة عشر قرناً،

وبعدها لم تمر سلالة إسلامية من دون أن تترك أثراً في هذا الموقع، بحيث تحول المسجد الأقصى إلى خزان للعمارة والفن والتاريخ الإسلامي. وفي التراث اليهودي، يُعتبر المسجد الأقصى المكان الذي بنى فيه الملك سليمان الهيكل الأول الذي دمره نبوخذ نصر البابلي، وهو الموقع نفسه الذي شيد عليه الملك هيرودس الهيكل الثاني، الذي دُمّر سنة ٧٠ للميلاد على يد القائد الروماني تيطس، وبقي موقعه مهجوراً وخراباً إلى حين سقوط القدس بيد المسلمين نحو سنة ٦٣٥ ميلادية.



المصدر: أرشيف مؤسسة الدراسات الفلسطينية

١. حائط البراق: بدايات الصراع بشأن المسجد

الأقصى

وفي الحقيقة، لا نملك معلومات تاريخية عن كيفية بدء اليهود بتقديس الجدار الغربي للحرم الشريف قبل القرن السادس عشر الميلادي. وتتحدث أغلبية الروايات عن ممارسة اليهود طقوسهم الدينية من على جبل الزيتون في اتجاه المدينة، لكن هذا لا يعني أن علاقتهم بالجدار بدأت فعلاً في القرن السادس عشر. ويبدو أن ممثليهم تطلعوا إلى الصلاة في اتجاه الحائط الغربي للحرم الشريف في الفترة العثمانية. وبسبب التسامح العثماني، سُمح لهم بممارسة طقوسهم الدينية في ساحة ضيقة، لا تتجاوز خمسة أمتار عرضاً، وبطول نحو ٢٨ متراً.

وقد اصطلح على تسمية هذا الجدار عربياً "حائط البراق"، نسبة إلى ربطه بحادثة الإسراء والمعراج، إذ يؤمن المسلمون بأن الرسول محمد (ص) قد ربط براقه [فرسه]، بهذا الجدار قبل دخوله ساحات الحرم الشريف للصلاة على الأنبياء ليلة معراجه إلى السماء. أمّا الاصطلاح الغربي المستخدم فهو حائط المبكى (The Wailing Wall)، في حين يطلق عليه اليهود، والإسرائيليون الآن، اصطلاح الحائط الغربي (The Western Wall)^١.

^١ جرى ليس في الغالب مقصود في المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية التي عقدت في كامب ديفيد وطابا سنة ٢٠٠٠، واتضح الخلاف في استعمال المصطلحات حين قدم الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون معاييره للحل، وضمنها مستقبل القدس. فقد استعمل الجانب الإسرائيلي اصطلاح الجدار الغربي (The Western Wall)، وهو الاصطلاح نفسه الذي استعمله كلينتون. والجدير بالذكر أن هذا الاصطلاح قد يعني كل الجدار الغربي للحرم الشريف، في حين أن اصطلاح "حائط المبكى" أو "حائط البراق" يُقصد منه جزء من الحائط الغربي للحرم لا يتجاوز ٢٨ متراً طولاً و٣ - ٥ م عرضاً، وهو المتعارف عليه منذ القرن السادس عشر حتى

استخدم اليهود هذا الجزء من الحائط، من دون ملكية، ومن دون إمكان وضع أشياء ثابتة فيه حتى سنة ١٩٢٥ م، ومن دون ظهور أي مشكلة تذكر، إذ كانت ملكيته محسومة للمسلمين، وكانت

اصطلح على تسمية هذا الجدار
عربياً "حائط البراق"، نسبة إلى
ربطه بحادثة الإسراء والمعراج

ممارسة الطقوس اليهودية فيه بإذن من المسلمين الذين اعتبروا الحائط جزءاً لا يتجزأ من الحرم الشريف، عدا أهميته بالنسبة إلى ذكرى الإسراء والمعراج.

في أيلول/سبتمبر ١٩٢٥، حاول اليهود ادعاء حقهم في تحويل الساحة، التي سمح لهم بالصلاة فيها، إلى كنيس عبر إحضار بعض الطاولات والكتب والكراسي، في محاولة لتثبيت "حقهم" في الموقع، على اعتبار أن هذا الجدار هو ما تبقى من الهيكل الثاني الذي دمره القائد الروماني تيطس سنة ٧٠ م. وكاد الخلاف مع المسلمين يتحول إلى معركة، تخفي وراءها قصصاً أخرى تتعلق بنمو أعداد اليهود في القدس بشكل كبير، واتضح طبيعة المشروع الصهيوني، لولا تدخل قوات الانتداب البريطاني التي فضت النزاع بين الطرفين، متمسكة بقوانين الوضع الراهن (status quo) التي وضعها العثمانيون في منتصف القرن التاسع عشر، وبقيت نظرياً إلى ذلك الحين الفاصل في الخلافات التي تنشأ بين مختلف الأطراف في الأماكن المقدسة (ولا سيما الأماكن المسيحية المقدسة).

بعد ثلاث سنوات (سنة ١٩٢٨) تجدد الخلاف عندما طالب اليهود بإلغاء القرار البريطاني القاضي بالحفاظ على الوضع الراهن، وقاموا بإحضار ستارة وتثبيتها في الموقع، وذلك يوم الغفران ٩ آب/أغسطس ١٩٢٨ (عيد دمار الهيكل الثاني بحسب التقويم العبري)، الأمر الذي دفع حارس الموقع البريطاني إلى إزالتها، على اعتبار أنها تشكل تحدياً للقرار السابق، وقد تقود إلى مشكلة مع المسلمين. ويذكر أن المؤتمر الإسلامي الأول الذي عقد في القدس في تشرين الثاني/نوفمبر من السنة نفسها، أكد، بالإضافة إلى معالجته القضايا الأخرى المدرجة في جدول أعماله، رفض المسلمين في كل بقاع الأرض إحداث أي تغيير في الوضع الراهن السائد في حائط البراق. على أي حال، فقد توالى الأحداث التي ارتبطت جزئياً بالصراع بشأن هذا الجدار، وأخذت، في صورتها الشاملة، شكل مناهضة الصهيونية والهجرة اليهودية وسياسة نقل ملكيات الأرض، لتندلع في نهاية المطاف في آب/أغسطس ١٩٢٩ على شكل ثورة، عرفت في القاموس السياسي الفلسطيني

سنة ١٩٦٧. وقد جرى توسيعه عقب تدمير حارة المغاربة في السنة نفسها ليصل في وضعه الحالي إلى نحو

٦٠ م، في حين أن طول الجدار الغربي للحرم الشريف بما فيه حائط البراق، يبلغ نحو ٤٧٠ م.

بـ"ثورة البراق"، والتي شكّلت في إثرها لجنة شو (Sir Walter Shaw) التي قامت بدراسة أسباب الثورة.

في نهاية المطاف، لم تتغير العلاقة المحكومة بـ"الوضع الراهن" بين المسلمين واليهود في هذه المنطقة، إذ أكد الانتداب البريطاني أكثر من مرة الملكية الإسلامية للحائط الغربي للحرم الشريف بكل مكوناته، لكنه اعترف أيضاً بحق اليهود

أكد الانتداب البريطاني أكثر من مرة الملكية الإسلامية للحائط الغربي للحرم الشريف بكل مكوناته

في إقامة شعائرهم الدينية هناك، كما جرت عليه العادة والتقليد، من دون إدخال أي تعديلات عليه. وطوت حرب ١٩٤٨ المشكلة، على الرغم من ظهورها في محادثات الهدنة

الإسرائيلية - الأردنية، إذ أقر الأردن بحق اليهود في الوصول إلى حائط البراق، الأمر الذي لم يتسن تحقيقه بسبب حالة الحرب التي سادت بين الطرفين، وعدم قدرة، أو ربما عدم رغبة الأردن في تنفيذ مثل هذا الشرط.

٢. حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧

لم تتوان إسرائيل، بعد انتصارها في الحرب، عن تغيير كل اتفاقيات "الوضع الراهن"، إذ أصبحت، بموجب القوانين الإسرائيلية وفي ظل رفض دولي، "الدولة صاحبة السيادة"، فقامت بتطبيق القانون الإسرائيلي (من دون إعلان السيادة، ومن دون استخدام اصطلاح الضم) على القدس العربية التي احتلتها نتيجة الحرب، وفرضت عليها ولايتها القانونية.

بتاريخ ٢٧/٦/١٩٦٧، أقر الكنيست الإسرائيلي ثلاثة قوانين أثرت في مكانة القدس والأماكن المقدسة، واعتُبرت تعديلاً صارخاً على القوانين والأعراف الدولية، كما اعتُبرت في الوقت نفسه إلغاء للوضع الراهن من طرف واحد. وفي الوقت

أقر الكنيست الإسرائيلي ثلاثة قوانين أثرت في مكانة القدس والأماكن

ذاته، أطلقت إسرائيل يدها في القدس العربية، لتخلق واقعاً جديداً، على رغم من عدم شرعيته، أصبح يشكل قاعدة لمفاوضات السلام التي جرت منذ سنة ١٩٩١. وهذه القوانين هي:

أ. تطبيق القانون الإسرائيلي على القدس "بأكملها".

ب. دمج منطقة القدس "الموحدة"، من الحدود الجنوبية لبلدية البيرة وحتى الحدود الشمالية

بلدية بيت لحم، ضمن بلدية القدس، وحل المجلس العربي للبلدية، وإخضاع القدس

"الموحدة" والموسعة للبلدية الإسرائيلية.

ج. إصدار قانون حماية الأماكن المقدسة، الذي يقر بحرية العبادة وحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة لكل أصحاب الديانات، وأوكل إلى وزير الأديان الإسرائيلي تنفيذ هذا القانون.

هذه القوانين جعلت من إسرائيل، بحكم الأمر الواقع (de facto)، صاحبة السيادة على المدينة، على الرغم من عدم إشارة هذه القوانين إلى مسألة السيادة. وجاءت التعبيرات الإسرائيلية الأولى عن التغيير الذي طرأ على الوضع الراهن عبر تدمير حارة المغاربة، وتسوية ساحة ضخمة أمام حائط البراق لاستخدامها لأغراض دينية ومدنية يهودية إسرائيلية (احتفالات عسكرية تهدف إلى تعزيز العلاقة "القومية" بين الإسرائيليين وحائط البراق، حيث يُقسّم الجنود الإسرائيليون يمين الولاء لدولتهم، وذلك بعد انتهائهم من التدريبات العسكرية)، عدا وضع اليد على حائط البراق بعد توسيعه وتسجيله سنة ١٩٨٤ في دائرة الأملاك الإسرائيلية ملكاً للدولة العبرية.^٢

تسجيل حائط البراق سنة
١٩٨٤ في دائرة الأملاك
الإسرائيلية ملكاً للدولة العبرية

كذلك قامت السلطات الإسرائيلية، في سنة ١٩٦٩، بمصادرة المدرسة التنكزية (بنيت سنة ١٣٢٨م)، وهي مدرسة مملوكية من أشهر مدارس القدس كانت قد استعملت أيضاً مقراً للمجلس الإسلامي

الأعلى برئاسة الحاج أمين الحسيني، ومحكمة شرعية. وتقع هذه المدرسة مباشرة على الجدار الغربي للحرم الشريف، وتشارك معه في الجدار، ويشكل سطحها مَطْلاً مشرفاً على ساحات الحرم. وقد جرى تحويلها إلى مقر لحرس الحدود، وطالما استعمل سطحها لقمع المصلين في ساحات الحرم وإطلاق النار عليهم.

^٢ جرى تسجيل ما طوله ١٥٥ م (من الجدار الغربي للحرم الشريف)، ويعرض ١,٥ م على ارتفاع الجدار كله، بعد القيام بإجراءات المصادرة الرسمية بموجب القوانين الإسرائيلية، كملك لدولة إسرائيل، على اعتبار أن الجدار كان مسجلاً في سجلات الانتداب البريطاني ملكاً للمسلمين، كما أكدت ذلك قرارات المحاكم الانتدابية المتعددة.

٣. باب المغاربة: بداية السيطرة الفعلية وظهور مشكلة صاحب الولاية



المصدر: أرشيف مؤسسة الدراسات الفلسطينية

في آب/أغسطس ١٩٦٧، وقبل مرور شهر على الاحتلال الإسرائيلي للقدس العربية، وقبل الانتهاء من تدمير حارة المغاربة وتسويتها بالأرض، أمر وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك موشيه دايان، مدير أوقاف القدس، المرحوم حسن طهبوب، بتسليم مفتاح باب المغاربة (باب الحرم الشريف) إلى القوات الإسرائيلية. لكن طهبوب، بالتشاور مع أعضاء الهيئة الإسلامية (المشكلة حديثاً)، رفض هذا الطلب، على اعتبار أن أبواب الحرم القدسي

الشريف جزء لا يتجزأ من الحرم، الذي هو ملكية إسلامية خالصة، وأن السيادة الإسلامية عليه غير قابلة للنقاش وتضمنها كل القوانين الدولية، ومنها التاريخ الإسلامي الطويل للموقع. وفي ٣١ آب/أغسطس من السنة نفسها، حضرت قوة من الجيش الإسرائيلي إلى مقر دائرة الأوقاف الإسلامية (المدرسة المنجكية الواقعة في باب المجلس) وانتزعت مفتاح باب المغاربة بقوة السلاح. وهكذا، أصبح مفتاح الباب والباب ذاته تحت سيطرة القوات الإسرائيلية التي وضعت عليه في البداية قوة من الشرطة العسكرية الإسرائيلية، حولتها لاحقاً إلى شرطة وحرس حدود. ورأت الأوقاف الإسلامية منذ البداية أن هذا الإجراء يهدف إلى كسر السيطرة الإسلامية المطلقة على الموقع، وبداية التدخل الإسرائيلي بالتدريج، لا في إدارة الموقع فحسب، بل أيضاً في حرية العبادة وضمنها حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة، الأمر الذي ثبتت صحته لاحقاً.

حريق المسجد الأقصى (٢١ آب/أغسطس ١٩٦٩)

بدأت معركة شد الحبال بين دائرة الأوقاف الإسلامية والحكومة الإسرائيلية، بشأن باب المغاربة، تأخذ أشكالاً متعددة، تصاعدت بحريق المسجد الأقصى (٢١ آب/أغسطس ١٩٦٩)، إذ ربطت الأوقاف الإسلامية هذا الحريق بالسيطرة الإسرائيلية على باب المغاربة، على اعتبار أن



المصدر: أرشيف مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مسببه استخدم ذلك الباب (تحت نظر القوات الإسرائيلية وسمعتها) لتهديب المواد الحارقة التي استعملها في إشعال السقف الخشبي لسطح المسجد وقبته. لذا طالبت الأوقاف باسترداد سيطرتها على الباب، فسارعت إسرائيل إلى إغلاقه خشية دخول إسرائيليين إلى الحرم والدخان يتصاعد من المسجد، كما سارعت الأوقاف إلى إغلاق كل بوابات الحرم أمام المصلين والزوار غير المسلمين، وربطت إعادة فتح الحرم أمامهم بإعادة سيطرتها على باب المغاربة.

خشيت إسرائيل من أن تكون الأوقاف الإسلامية قد استطاعت، بحكم الأمر الواقع، استعادة سيطرتها على الحرم متذرة بحريق المسجد الذي ألهب مشاعر المسلمين في أنحاء المعمورة. ووصلت أهمية الأمر إلى حد دعا الحكومة الإسرائيلية إلى عقد جلسة لمجلس وزرائها في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٩ لمناقشة الأمر بشكل مطول، واتخذت قراراً بفرض فتح الحرم أمام الزوار "لإعادة الحياة الطبيعية إلى هذه المنطقة." وفعلاً، في اليوم التالي، قامت القوات الإسرائيلية بفتح باب المغاربة أمام الزوار غير المسلمين متحدية بذلك قرار الأوقاف الإسلامية، ومؤكدة أن السيطرة على الحرم الشريف ليست إسلامية خالصة، أو على الأقل أنها لا تعترف بسيطرة الأوقاف المطلقة. ومن أجل ألا يظهر الأمر كأنه قرار إسرائيلي بحت، سارعت الأوقاف إلى فتح سائر بوابات الحرم بعد شهر من القرار الإسرائيلي، لكنها أبقت على إغلاق المساجد أمام الزوار؛ أي أصبح في إمكان الزائر الدخول إلى باحات الحرم القدسي الشريف فقط، الأمر الذي استمر حتى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٢، حين قررت الأوقاف الإسلامية إعادة فتح المساجد (قبة الصخرة والمسجد الأقصى) أمام الزوار.

في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٨٢ دخل جندي إسرائيلي بسلاحه إلى الحرم وأطلق النار داخل قبة الصخرة وخارجها

وفي إثر مهاجمة جندي إسرائيلي برشاشه قبة الصخرة المشرفة، وقيامه بإطلاق النار داخل القبة وخارجها بتاريخ ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٨٢،

أغلقت الأوقاف الإسلامية الحرم أمام الزوار من غير المسلمين، على اعتبار أن هذا الجندي قد دخل بسلاحه إلى الحرم من باب المغاربة. وتبع هذا عشرات الاعتداءات على الحرم الشريف، وخصوصاً زرع المتفجرات والاعتداء على الحراس ومحاولات إقامة الصلوات اليهودية، إلخ.

استخدمت إسرائيل هذه الحوادث لإحكام السيطرة على سائر الأبواب، وذلك بتثبيت عناصر الشرطة وحرس الحدود على كل بوابات الحرم الشريف، الذين أصبحوا يتحكمون في الدخول إلى الحرم والخروج منه. كما أصبحت الشرطة الإسرائيلية تتحكم في فتح أي بوابة من بوابات الحرم وإغلاقها، بحجة الترتيبات الأمنية لحمايته من المتطرفين، الأمر الذي عكس نفسه بشدة على حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة، وجعل المسلمين يقفون في مواعيد الصلاة طوابير أمام البوابات،

وبصورة خاصة أيام الجُمع والأعياد وشهر رمضان، بانتظار أن تفتشهم الشرطة الإسرائيلية المتحكمة فيها. لقد انتقلت فكرة حماية بوابات الحرم بالتدريج إلى إطلاق يد حرس الحدود وعناصر الشرطة الإسرائيليين داخل ساحاته، حيث بدأوا يتجولون فيها وهم مدججون بالسلاح.



المصدر: أرشيف مؤسسة الدراسات الفلسطينية

وعلى الرغم من نجاح الهيئة الإسلامية في الحد من تجوال جنود حرس الحدود وهم مدججون بالسلاح داخل باحات الحرم الشريف، وذلك بتاريخ ٢٨/٥/١٩٨٤، فإن ذلك لم يدم طويلاً، وعاد هؤلاء مرة أخرى إلى الظهور، معلنين بالممارسة العملية أن "السيادة" في الموقع هي إسرائيلية.

بقيت مسائل الصراع بشأن السيادة على الحرم الشريف محوراً أساسياً في تاريخ القدس منذ سنة ١٩٦٧، تخبو وتشتعل، تبعاً لتطورات الأحداث والأوضاع العامة في المنطقة، ومدى قدرة الحكومة الإسرائيلية على مراكمة مزيد من المكاسب "السيادية" التي بدأتها في باب المغاربة.

وكما هو معلوم، فإن محاولات إسرائيل توسيع سيطرتها على مدينة القدس كلها ازدادت عقب اتفاق أوسلو سنة ١٩٩٣، محاولة بذلك فرض أمر واقع واستباق نتائج المفاوضات النهائية (ومنها التفاوض في مستقبل القدس)، عبر زيادة رصيدها بالسيطرة على الأراضي وفرض مزيد من رموز السيادة الإسرائيلية. وعلى الرغم من موافقة إسرائيل في كل من مفاوضات كامب ديفيد الثانية وما تبعها من مفاوضات في شرم الشيخ ومعايير الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون، على التفاوض في شأن مستقبل القدس عبر تقسيم المدينة إلى منطقتي سيادة إحداهما إسرائيلية والأخرى فلسطينية، فإنه يرجح الاعتقاد أن هذه الموافقة لم تكن جدية، وإنما كانت على سبيل المماطلة للانتهاء من مخططها التهودي، لتصل بالمدينة إلى حالة يصعب تقسيمها.

وفي سنة ١٩٩٧، بدأت دائرة الأوقاف الإسلامية، بدعم من مبادرات شعبية، بعملية جريئة لترميم إسطبلات سليمان^٢ (أصبحت تعرف الآن بالمصلى المرواني)، وهي تسوية

محاولات إسرائيل توسيع سيطرتها
على مدينة القدس كلها ازدادت
عقب اتفاق أوسلو سنة ١٩٩٣

^٢ في الغالب ظهرت هذه التسمية خلال السيطرة الإفرنجية على بيت المقدس (١٠٩٩-١١٨٧م)، واستمرت في أثناء الفترات اللاحقة، ليتم تغييرها بمبادرة مقدسية في منتصف التسعينيات لتصبح "المصلى المرواني".

تقع في الزاوية الجنوبية الشرقية لمنطقة الحرم الشريف، وتبلغ مساحتها نحو ٤٥٠٠ متر مربع، كلها دون مستوى المسجد الأقصى، وبالتالي الحصول بذلك على مسجد ثالث تفوق مساحته المسجد الأقصى وقبة الصخرة مجتمعين، الأمر الذي يوفر مكاناً ضخماً إضافياً للمصلين (نحو ١٠,٠٠٠ شخص)، ويقطع الطريق أمام الإسرائيليين لتنفيذ خططهم للدخول إلى الحرم الشريف وتحويل جزء منه إلى كنيس يهودي، ولا سيما أن الإسطبلات ترتبط مع خارج القدس مباشرة بعدة بوابات مغلقة، من السهل فتحها، وربطها بساحة البراق.

نتيجة هذا العمل، تجدد الصراع السيادي بشأن الحرم الشريف، وكان المدخل الإسرائيلي، هذه المرة، هو سلطة الآثار الإسرائيلية، التي لم توافق دائرة الأوقاف الإسلامية على تدخلها في أعمال الترميم وفتح البوابات لإسطبلات سليمان منذ بدء العمل. وتمسكت الأوقاف بحقها المطلق في القيام بكل أعمال الترميم والإعمار للحرم الشريف، على اعتبار أنها صاحبة السيادة المطلقة، وعلى اعتبار أن قوانين الآثار الانتدابية والأردنية السائدة^٤ لا تبيح لسلطة الآثار الإسرائيلية التدخل في شؤون الأماكن المقدسة، والتي هي حق مطلق للجهة الدينية المالكة لها، وهي في حالتنا هذه دائرة الأوقاف.

أثارت إسرائيل زوبعة كبيرة، شملت الحكومة وأعضاء الكنيست و"خبراء الآثار" ورجال الدنيا والدين، حول الموضوع، وذهبت في ذلك مذاهب شتى، منها أن الأوقاف الإسلامية تقوم بتدمير بقايا "الهيكل الثاني"، عند قيامها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بفتح بوابتين تقودان من باحات الحرم إلى داخل المصلى المرواني، على الرغم من أن كل البقايا التي تمت إزالتها من الموقع عبارة عن طمم وتربة تم إلقاؤها في الموقع خلال القرون السابقة، ولا تحمل أي قيمة أثرية أو معمارية جديّة. فالمسألة في حقيقة الأمر لا علاقة لها بالشكل العلمي أو غير العلمي للحفريات.

بعد زيارة إريئيل شارون الاستفزازية للحرم الشريف في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠، أحكم الجنود الإسرائيليون سيطرتهم على بوابات الحرم وازدادت أعمال تفتيش المصلين

وفي أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠، بعد زيارة إريئيل شارون الاستفزازية للحرم الشريف وصولاً إلى بوابات المصلى المرواني، كتعبير احتجاجي على

نجاح الأوقاف الإسلامية في ترميمه، إذ استخدم باب المغاربة لدخول الحرم الشريف، وما تبعها من قتل العديد من المصلين في باحته يوم الجمعة التالي للزيارة، واندلاع انتفاضة الأقصى، قامت

^٤ لا تعترف دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس بالقوانين الإسرائيلية التي طبقت من جانب واحد على المدينة، والقانون الذي تتعامل معه حتى الآن هو القانون الأردني فقط، لذلك نراها لا تتعامل مع المحاكم الإسرائيلية، وإن اضطرت إلى هذا فيتم بشكل غير مباشر.

الأوقاف الإسلامية بإغلاقه أمام الزوار من غير المسلمين، مثبتة حقها في السيطرة على المكان، والسماح بالدخول إلى الموقع لمن تريد هي من الزوار. وفي الحقيقة، فإن إسرائيل لم تسلّم بهذا الأمر، بل زادت في ضغطها على دائرة الأوقاف عبر إحكام سيطرة جنودها على بوابات الحرم وزيادة أعمال تفتيش المصلين، وعدم السماح لمن تقل أعمارهم عن ٤٥ عاماً بدخوله، وخصوصاً أيام الجمعة. لكن أخطر القرارات الإسرائيلية ذات العلاقة كان، وما زال حتى الآن، منع إدخال أي مواد بناء ضرورية لأعمال الترميم إلى منطقة الحرم، الأمر الذي أوقف كل أعمال الصيانة، وأصبح إدخال أي شيء إليه، حتى لو كان كتاباً، يتطلب إذناً من الشرطة الإسرائيلية، كما أصبح دخول فريق تصوير إلى باحاته يتطلب أيضاً إذناً من الشرطة ذاتها، حتى لو حصل الفريق على الإذن من الأوقاف الإسلامية.

كما يمكن النظر إلى قصة الجدار الجنوبي، الذي يشكّل هو نفسه جزءاً من سور القدس،^٥ من المدخل نفسه الذي تحدثنا عنه بشأن باب المغاربة، وذلك بعد أن ظهرت تشققات في هذا الجدار. وقد حاولت دائرة الأوقاف الإسلامية ترميمه، إلا أن السلطات الإسرائيلية رفضت ذلك قطعياً، وحاولت هي القيام بذلك بحجة أنه يهدد أمن الجمهور والأماكن الأثرية، لكن الأوقاف الإسلامية رفضت ذلك بشدة، في ظل تقارير مبالغ فيها بثها الإسرائيليون عن خطورة الوضع وقرب انهيار السور. وفي نهاية المطاف، "اتفق" الجانبان، بعد تدخل العديد من الأطراف، على أن تقوم الحكومة الأردنية بترميم السور/الإشراف على ترميمه.^٦

٤. التنقيب في محيط الحرم القدسي الشريف: من التنقيب في الأرض إلى الأنفاق

بعد احتلال القدس مباشرة سنة ١٩٦٧، باشر الإسرائيليون الحفر بصورة غير قانونية في المنطقة الجنوبية والغربية المحاذية للحرم الشريف، وهي الحفريات التي قام بها كل من يغائيل يادين وبنيامين مازار ومئير بن دوف، ليكشفوا عن سلسلة من القصور الأموية، بالإضافة إلى مكونات أثرية تعود إلى الفترتين الرومانية والبيزنطية.

^٥ يشترك الحرم الشريف، الذي يقع في الزاوية الجنوبية الشرقية لمدينة القدس القديمة، مع المدينة في السور، بحيث يشكل سور المدينة في منطقة الحرم سوراً له في الوقت نفسه.

^٦ يمكن ملاحظة الفكرة نفسها لدى إيهود باراك (رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق الذي قاد محادثات كامب ديفيد وطابا)، وكذلك لدى أوساط معينة من حزب العمل، إذ طرحت فكرة نقل السيادة على الحرم الشريف إلى طرف ثالث (لا فلسطيني ولا إسرائيلي)، وجرى تداول اسم الأردن بهذا الشأن. كما يجدر ملاحظة ورود "احترام مصالح الأردن في الحرم الشريف" ضمن اتفاقية السلام الإسرائيلية - الأردنية (اتفاقية وادي عربة). كذلك من المفيد التذكير بأن الأردن لم يتخل عن الحرم الشريف بعد فك ارتباطه بالصفة الغربية، وحافظ على هذه العلاقة عبر دائرة الأوقاف الإسلامية المسؤولة عنه.

لقد حُولت هذه الآثار إلى حديقة أثرية ضخمة، تهدف إلى إقناع الزوار بالتاريخ اليهودي للموقع، وخصوصاً إعادة تخيل الهيكل الثاني. كما تم تهميش أغلبية مكونات القصور الأموية وتجريفها، وتم تسليم كل هذا الموقع، علاوة على تلة الضهور (القدس اليبوسية) الواقعة على بعد عشرات الأمتار من أسوار البلدة القديمة، إلى جمعية استيطانية متطرفة تسمى "إلعاد" لإدارة الموقع، وتقديم رواية توراتية متطرفة عن تاريخ القدس.



وحين لم تأتِ هذه التنقيبات بالثمار المرجوة، أي إظهار مكونات من الهيكل الثاني، بدأ الإسرائيليون في عقد الثمانينيات، وسراً، بالاندفاع إلى منطقة الحرم نفسها وتتبع النفق الأرضي الواقع على امتداد السور الغربي لمنطقة الحرم، والممتد من حائط البراق (تحت المدرسة التنكزية) إلى باب الغوانمة (الواقع في الزاوية الشمالية الغربية للحرم الشريف). وقد أدت هذه الحفريات في حينها إلى تصدع في المباني الواقعة فوقه، والتي تعود جميعها إلى الفترة المملوكية (مثل المدرسة العثمانية، ورباط الكرد، والخانقاه الجهرية، والمدرسة المنجكية)، كما أدت إلى اندلاع "انتفاضة/هبة النفق" في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، بعد أن قام بنيامين نتنياهو بافتتاح هذا النفق رسمياً وبشكل احتفالي أمام الزوار، وكانت نتيجتها استشهاد ٦٣ فلسطينياً، بالإضافة إلى مئات الجرحى.

بيد أن هذا النفق الذي تسوّقه المؤسسة الإسرائيلية باسم "نفق الحشمونائيم" (وهو يعود في معظمه إلى الفترات الرومانية والأموية والفرنجية والأيوبية والمملوكية والعثمانية)، ويمتد بطول يبلغ نحو ٤٩٥ متراً، ليس بالنفق الوحيد الذي جرى حفره، بل قام الإسرائيليون عبر نفق تحت - أرضي آخر بالتسلل شرقاً في اتجاه قبة الصخرة حتى وصلوا إلى مدخل بئر سبيل قايتباي الواقع داخل

ساحات الحرم الشريف، الأمر الذي يؤكد أن حجم العمل والتسلل داخل منطقة الحرم غير معروف الأبعاد تماماً بسبب الطابع السري لهذا العمل.

حتى اليوم لا يمكن الجزم تماماً إن كان هناك حفريات تحت الحرم الشريف أم لا، إذ لم يسمح لا للجان محلية ولا دولية بالدخول إلى كل أنحاء الأنفاق المحيطة به لاستطلاع الأمر، والتأكد من مسارات الأنفاق التي اشتد الحفر فيها خلال العقد الأخير. على كل حال، هناك أنفاق معروفة، وأخرى غير معروفة، وبعضها يمكن التكهن بوجوده، لكنها جميعاً ترتبط بشكل مباشر، أو غير مباشر، بالمنطقة المحيطة بالحرم الشريف. ويبدو أن مخطط الأنفاق، بما ينتجه من مساحات واسعة وقاعات تحت البلدة القديمة، وخصوصاً في محيط الحرم، يهدف لا إلى إعادة تشكيل الرواية التاريخية وتسويقها فحسب، بل أيضاً إلى توفير فراغات لاستعمالها كُنساً، وامتلاك ما تحت المدينة والتحكم فيه، بعدما أصبحت السيطرة على العقارات داخل البلدة القديمة شبه مستحيلة.

وبعد أربعين عاماً تقريباً من تدمير حي المغاربة كلياً وتشريد سكانه، بحجة توسيع ساحة البراق (أمام حائط المبكى)، شرعت السلطات الإسرائيلية صبيحة يوم الاثنين الموافق فيه ٢٠٠٧/٢/٦ في إزالة آخر معالم هذا الحي، المتمثلة في التلة المشكلة للطريق التاريخي القديم الواصل بين حي المغاربة وساحة الحرم الشريف، وذلك بحجة الترميم وبناء جسر بديل، وهي من نوع الأعذار التي درج الجانب الإسرائيلي على إيرادها مع كل عملية تغيير في الطابع التاريخي للمدينة المقدسة منذ احتلالها سنة ١٩٦٧. وتعتبر هذه التلة الشاهد الأخير على هذا الحي الذي كان ينبض بالحياة وأزبل بكامله بما يزيد على ١٣٥ مسكناً ومسجدين وزاويتين صوفيتين ومدرسة أيوبية (المدرسة الأفضلية) ومقامات.

لقد أصبح الطريق التاريخي المؤدي إلى الحرم الشريف من ساحة البراق، مع مرور الزمن، عرضة للتهديد مع استمرار التنقيبات في المنطقة الغربية للحرم من كلا الجانبين في إطار البحث المحموم عن بقايا الهيكل. وقد جرى إضعافه إنشائياً بصورة متواصلة. ومنعت السلطات الإسرائيلية السيطرة على المكان الأوقاف الإسلامية من إجراء أعمال التدعيم للطريق الأثري. وفي سنة ٢٠٠٤، وقع انهيار جزئي لأحد جوانب التلة بسبب الأمطار والثلوج، وبدلاً من إجراء أعمال التدعيم والترميم للانهيارات تركت على حالها لتتفاقم، وجرى بناء جسر خشبي مؤقت سنة ٢٠٠٥ ليستعمل بدلاً من الطريق. وقد أفصحت السلطات الإسرائيلية عن نيتها إجراء تغييرات شكلية في المكان بحجة الترميم وإزالة الخطر.

وتشير المخططات الإسرائيلية إلى بناء جسر جديد ضخم في هذا المكان البالغ الحساسية. ففي حين كان طول الممر الترابي نحو ٥٢ متراً، سيكون طول الجسر الجديد المقترح ١٣٧ متراً تقريباً، وسينطلق من منطقة الآثار المكتشفة عند السور الجنوبي بالقرب من باب المغاربة (باب المدينة).

وسيغير هذا المخطط الوضع الراهن القائم منذ سنة ١٩٦٧ كلياً، ويخلق وقائع جديدة، علاوة على تغيير المشهد التاريخي.

وحذرت جهات دولية، ومنها اليونسكو، من أن الاستمرار في التنقيب على مستويات عميقة من مستوى الأساسات، وتفريغ الأرض تحت المباني التاريخية القديمة، سيضعفان أساساتها ويحملان أخطاراً إنشائية كبيرة على هذه المباني على المدى القريب والمتوسط، الأمر الذي ينطبق أساساً على الحرم الشريف، وكذلك على كل المناطق التي يجري حفر الأنفاق فيها.

مخطط هيكلي إسرائيلي شامل
لساحة البراق يشمل إضافة مبنى
إلى الجهة الغربية للساحة وآخر
إلى الجهة الشمالية منها

وبسبب الضجة الدولية التي أثرت والتدخل المباشر لليونسكو والأردن ومصر وتركيا، جمدت إسرائيل أعمالها في التلة، واستكملت الحفريات الأثرية فيها بالتدرج، ولم تستطع لجنة مشكّلة من اليونسكو وإسرائيل وفلسطين

والأردن التوصل إلى حلول إنشائية متفق عليها. ففي الوقت الذي تحاول إسرائيل توسيع حائط البراق والساحة التي تقع أمامه وتغيير المشهد في تلك المنطقة، حاولت الأطراف الأخرى إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل عملية تجريف التلة. ويدل على هذا الأمر قيام إسرائيل بتحضير مخطط هيكلي شامل لساحة البراق يشمل إضافة مبنى إلى الجهة الغربية للساحة وآخر إلى الجهة الشمالية منها (شُرِع في تشييده سنة ٢٠١٤)، علاوة على إقامة مبان تحت الأرض. ويشمل المخطط أيضاً جسراً يربط جنوبي الساحة بباب المغاربة. وفيما يتعلق بالمبنى الذي يقع في الجهة الغربية ويسمى "بيت هليبه" (بيت الجوهرة)، فقد تمت مناقشة إنشائه في لجنة التخطيط والبناء التابعة للواء القدس (وزارة الداخلية)، وذلك بتاريخ ٢٠١٢/٢/٣. ويتكون المبنى من ثلاث طبقات ويشكل ما مجموعه ٣٧٠٠ م^٢، ويقع في منتصف الطرف الغربي لساحة البراق، وسيتم إنشاؤه بمبادرة من "لجنة تراث الحائط الغربي". ويذكر أنه سيشيد فوق الشارع الروماني المعمد السفلي (لم يباشر البناء بعد)، وسيخفي تحته جزءاً مهماً من تاريخ القدس: بقايا من حارة المغاربة المدمرة؛ بقايا من القصور الأموية؛ الشارع الروماني المعمد؛ بقايا من القرن السابع قبل الميلاد. علاوة على أنه سيغير المعلم الحضاري للمنطقة ويخل بالتوازن الدقيق والحساس لواحدة من أكثر مناطق البلدة القديمة حساسية. ومن المتوقع أن يبدأ البناء خلال السنة الحالية (٢٠١٥).

أمّا المبنى الآخر فيسمى "بيت شترواس"، وكانت مجموعة من المؤسسات تقدمت باستئناف ضد تشييده، إلا أن لجنة التخطيط والبناء اللوائية رفضت الاعتراض. ويتم حالياً تشييده، وانتهى من بناء أغلبية هيكله على الجدار الشمالي لساحة البراق، وستبلغ مساحته ١٧١٦ متراً، علماً بأن الرخصة الأصلية كانت تشمل ٧٢٢ متراً، أضيف إليها لاحقاً ٩٤٤ متراً مربعاً لتصبح مركزاً

للشرطة الإسرائيلية، التي ستكون مسؤولة عن ساحة البراق، ومركزاً للتدخل السريع في الحرم الشريف. كما سيضم المبنى مركزاً للزوار وحمامات ومركزاً تثقيفياً. ويجب النظر إلى هذا المبنى بالتكامل مع المبنى المذكور أعلاه (هليبه)، وكذلك عبر المخطط الشامل للساحة: درج باب المغاربة؛ الحديقة الأثرية؛ الأنفاق.

ومن الجدير بالذكر، أن البلدة القديمة وأسوارها مسجلة في قائمة التراث العالمي، وكذلك في قائمة التراث العالمي المهدد، وبالتالي من المفترض أن أي تغيير، حفراً أو بناءً أو ترميماً، يحتاج إلى إذن خاص من اليونسكو، لكن إسرائيل لم تتقدم قط إلى لجنة التراث العالمي بأخذ الموافقة على أي عمل قامت به، أو تخطط للقيام به في البلدة القديمة، على الرغم من وجود عشرات الإذانات والقرارات التي اتخذتها اليونسكو.

وآخر المشاريع الإسرائيلية التي ستؤثر في المشهد التاريخي للمسجد الأقصى والبلدة القديمة هو تشييد مبنى ضخم خارج السور الجنوبي للبلدة القديمة، أي في قبلة المسجد الأقصى. ويسمى

تشييد مبنى ضخم خارج السور
الجنوبي للبلدة القديمة،
أي في قبلة المسجد الأقصى

المشروع "بيت كيدم" (Kedem)، وهو عبارة عن مجمع ضخم سيكون مركزاً للزوار والنشاطات الدينية والمدنية، تبلغ مساحته ١٦,٠٠٠ متر مربع، ويتكون من سبع طبقات، ويصل ارتفاعه إلى مستوى أسوار المدينة. وقد أخذ المشروع الموافقات المتعددة من لجنة التخطيط والبناء. وسيسد هذا المبنى أفق المدينة القديمة من الناحية الجنوبية، ويخلق فضاء منافساً لقبلة المسجد الأقصى، وبالتالي سيغير المشهد التاريخي في هذا الجزء من البلدة القديمة.

٥. إلى مزيد من الضغط

خلال السنتين الأخيرتين (٢٠١٣-٢٠١٤)، ازداد الضغط الإسرائيلي على الحرم الشريف. فقد انتقلت الشرطة الإسرائيلية من مبدأ منع من هو دون ٤٥ عاماً، وأحياناً من هو دون ٥٠ عاماً من عمره، من الصلاة في المسجد الأقصى، وخصوصاً في أيام الجمع وعلى امتداد شهر رمضان المبارك، إلى المنع شبه الدائم لأعداد متزايدة من المصلين، وذلك لمدد متفاوتة تمتد من شهر إلى ثلاثة شهور، تجدد بقرار من قائد الشرطة في البلدة القديمة.

ومنذ ثلاثة أعوام، لم تعد "زيارة" اليهود للحرم تحمل طابعاً سياحياً، وإنما تعدته إلى استفزاز مشاعر المسلمين في الموقع ومحاولة إقامة الصلوات في جنباته، مع إطلاق تصريحات معادية لوجود الحرم. ومما زاد الطين بلة الزيارات المتكررة لوزراء في الحكومة وأعضاء كنيسة يقومون بإطلاق التصريحات النارية عن مستقبل الحرم الشريف وحق اليهود في العودة إلى "جبل الهيكل".

وقد رافق هذا فتاوى من العديد من الحاخامين الذين يجيزون هذه النشاطات وتلك التطلعات. وأصبح هناك مجموعات متخصصة، ليست بعيدة عن الحكومة الإسرائيلية وائتلافها، بل تمثلها، تنظم "الزيارات" المدعومة بانتظام، بل إن بعض المجموعات كان يزور الحرم أكثر من مرة في اليوم، وذلك من أجل خلق انطباع بحضور يهودي دائم ومتواصل،^٧ وهذا كله كان يتم تحت حراسة مشددة من أفراد الشرطة وحرس الحدود المدججين بالسلاح، الذين يستمرون في استفزاز المصلين وطلبة العلم في باحات الحرم الشريف. والجديد في الأمر، أن هناك أجندة واضحة المعالم أصبحت الحكومة الإسرائيلية تدعمها بشكل رسمي ومكشوف، تتحدث عن تقسيم زمني ومكاني للحرم القدسي على شاكلة ما حدث للحرم الإبراهيمي في الخليل.

منذ سنة ٢٠٠١ أعلنت إسرائيل أنها ستعامل باحات الحرم الشريف مثل "الحدائق القومية"، أي أنها مفتوحة للزيارة أمام الجميع، وليس للأوقاف الإسلامية سلطة على الساحات، وتقتصر سلطتها على المغطيات، أي على المباني المسقوفة، وذلك بتعارض كامل مع الوضع المتعارف عليه تاريخياً، وهو أن الحرم الشريف (المسجد الأقصى) يتشكل من ١٤٤ دونماً، تضم جدرانه الخارجية وبواباته وكل المباني الموجودة داخله وتحت أرضه، وكل ساحاته وحدائقه، والمباني المطلّة عليه من الجهتين الغربية والشمالية، لأنها جميعاً تمثل وقفاً إسلامياً صحيحاً.

توّجت هذه الأعمال باقتحام المسجد الأقصى (المسجد الجنوبي/المغطى) يوم الأربعاء في ٢٠١٤/١١/٥، وإطلاق قنابل الدخان والصوت والقنابل المسيلة للدموع داخله، الأمر الذي لم يحدث بهذا الشكل من قبل، وزاد في استفزاز مشاعر المواطنين الفلسطينيين.

لقد أساءت إسرائيل تقدير الموقف في الحرم الشريف، ولم تستطع فهم تأثير هذا في الفلسطينيين والعرب بصورة عامة، لذلك استهانت بالمشاعر. وبالتأكيد، هناك علاقة وطيدة بين الحراك الشعبي الاحتجاجي في القدس (النصف الثاني من سنة ٢٠١٤) وبين ما يجري في الحرم الشريف، وسيبقى الحرم الشريف الموقع الذي سيشهد في المستقبل مزيداً من المواجهات، ما دامت إسرائيل مصرة على سياستها الحالية.

^٧ يبلغ عدد الحركات الفعالة في تنظيم الزيارات للحرم الشريف ٢٢ حركة مسجلة رسمياً عند مسجل الجمعيات، وترتبط جميعها بعلاقات بالحكومة والأحزاب، وبالتالي تحمل مباركة الحكومة الإسرائيلية، وبعضها، يتلقى دعماً مالياً حكومياً بشكل مباشر، وبعضها الآخر يتلقى الدعم بشكل غير مباشر، بالإضافة إلى وجود ١٠ منظمات غير مسجلة رسمياً. كما أن هناك عدداً كبيراً من الحاخامين الذين أصدروا فتاوى بإباحة إقامة الشعائر الدينية اليهودية في الحرم وضرورتها. ويذكر أن هذه الحركات تغلغت في النظام التعليمي، وهي على علاقة بعدد غير قليل من أعضاء الكنيسة. وقام بعضها بإعداد التفصيلات المعمارية للهيكل الثالث، وكذلك بإعداد شكل الملابس التي سيلبسها كهنة الهيكل، وقد وصل الأمر إلى حد إنشاء مزرعة في إسرائيل تقوم بتربية الخراف الملائمة لقرابين الهيكل.

هدأت إسرائيل حدة الضغط فترة بعد محاولة اغتيال المتطرف غليك في ٢٩/١٠/٢٠١٤، والهجوم على كنيس يهودي في مستوطنة هارنوف في ١٨/١١ من السنة نفسها. وكان من الأصوات التي طالبت بتهدئة الوضع رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو الذي تعرض لضغط من الاتحاد الأوروبي، بحيث تجاوزت ردة الفعل الأوروبية هذه المرة ردات الفعل التقليدية التي اعتدنا عليها في السابق.^٨ كذلك يمكن تلمس حدوث ضغط من الولايات المتحدة الأميركية. وكان الأردن قد قام، بدوره، بسحب سفيره من تل أبيب احتجاجاً على الممارسات الإسرائيلية إزاء الحرم الشريف، وخصوصاً بعد الاقتحام المذكور أعلاه، وقدم شكوى إلى مجلس الأمن الدولي. وتبع ذلك سماح إسرائيل للمصلين، بغض النظر عن أعمارهم، بالدخول إلى الحرم الشريف.

يبقى الصراع بشأن الحرم الشريف مفتوحاً على مصراعيه، فالجانب الإسرائيلي ما عاد يخفي مآربه تجاهه، ويرى فيه رمزاً دينياً وقومياً لليهود، لا في إسرائيل فحسب، بل في العالم أيضاً، ولن يترك فرصة من أجل زيادة سيطرته على الموقع، كما لن يتردد في السماح لليهود بالصلاة فيه، إذا وجد ذلك ممكناً.

وعلى الجهة الأخرى، يرى الفلسطينيون أن الحرم الشريف هو من المعامل الأخيرة التي تعبر عن وجودهم وتاريخهم ومستقبلهم، لذلك لن يتركوا فرصة من دون التمسك به وإحباط أي محاولة للإخلال بحقهم المطلق في المسجد الأقصى.

^٨ لأول مرة يجري تسريب وثيقة أوروبية عبر الصحافة الإسرائيلية تتضمن وضع خطوط حمراء لإسرائيل، وضمنها المستوطنات في القدس ومحيطها. ويبدو أن العمل على هذه الوثيقة قد بدأ بعد إعلان إسرائيل مصادرة ٤٠٠٠ دونم من الأراضي التي تقع إلى الغرب من بيت لحم، وذلك لتوسيع الكتلة الاستيطانية غوش عتسيون، وهو ما يعني خنق مجموعة من القرى الفلسطينية الواقعة إلى الغرب من بيت لحم، وكذلك قطع التواصل الجغرافي بين منطقة بيت لحم والخليل، وتشكيل كتلة استيطانية ضخمة في نهاية الأمر. كما تضمنت الوثيقة عدم المساس بمكانة الحرم الشريف.